الجملة وعلاقتها بالسياق عند النحاة القدامى

The sentence and its relation to the context according to the ancient grammarians

حمزة درامسي[1]*، محمد شردودي 2

[1] جامعة أحمد زبانة (غليزان)، البريد الإلكتروني للباحث الأولdramssihamza123@gmail.com

[2] جامعة أحمد زبانة (غليزان)، البريد الإلكتروني للباحث الثانيcherdoudi.mohammed48@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022-09-28 تاريخ القبول: 2022-11-19 تاريخ النشر:2023-06-08

مُلخّص البحث

إنّ المتأمّل في الدّرس النحوي العربي يرى العجب العجاب من قوّة التّقعيد ، وبراعة التّصنيف ، وحسن التّقسيم ، ويتجلّى ذلك من خلال دراساتهم المبثوثة في مؤلّفاتهم بكلمات مضيئة ، وعبارات متينة ، وأساليب بديعة ، تدلّ على ذلك النضج الفكري عند النّحويين ، وكان من جملة المسائل التي تناولوها قضية الجملة وكيف ألموا بمباحثها ، بحيث لم تكن مجردّ قواعد فحسب بل أضافوا إليها عاملا مهما وهو السّياق الذي وظفه النّحاة العرب في دراساتهم للجملة وعليه : كيف وظّف النّحاة السّياق في دراستهم للجملة ؟ وماهي آراؤهم في ذلك ؟

الكلمات المفتاحية: الجملة، السياق، النحو، دلالة السياق، الأراء.

Abstract:

The contemplator in the Arabic grammar lesson sees the astonishing wonder of the strength of repetition¸the ingenuity of classification and the good division and this is evident through their books with luminous words ¸solid phrases and wonderful methods that indicate that intellectual maturity of the grammarians . Among the issues that they dealt with was the issue of the sentence and how they adapted its investigations so that they were not just rules¸but added to them an important factor¸which is the context that Arab grammarians employed in their studies of the sentence and accordingly¸how did the grammarians employ the context in their study of the sentence?What are their opinions?

Keywords: Sentance¸Context¸ Grammar¸ Context Meaning¸ Opinions.

* **المؤلف المرسل**: الدكتور حمزة درامسي

1. مقدمة:

لقد أثرى النّحاة الدّرس العربي، بل شيّدوا صرحا عظيما في تاريخ حضارتنا، وذلك لما قدّموه من معارف قيّمة ومصطلحات دقيقة تدلّ على رجاحة عقولهم وكأنّهم عاشوا في زمان غير زمانهم.

وأحببنا في هذا المقام أن نسلّط الضّوء على مفهوم الجملة، التّي لم تعد مُجرّد تراكيب في مادّتها الخام، وكيف تعامل معها النّحويون لينسجوا عليها خيوط السّياق وكلّ ما يحيط بالعملية التّواصلية حتّى يتم الوصول إلى فهم المعنى فهما صحيحا.

وتشكّل الجملة قطب الرّحى في الدّرس النّحوي، بل إن مدار علم النحو ينصبّ عليها، فكانت بذلك اللّبنة الأولى، لأنّه لا يتم دراسة أبواب النّحو إلّا في إطار الجملة أو الكلام وهذا ما جعل بعض النّحويين يفتتحون متونهم العلمية بالحديث عنها، كما هو الشّأن مع ابن هشام { ت 761هـ} في الإعراب عن قواعد الإعراب، والمجرادي { ت 778 هـ} في نظم إعراب الجمل. في حين نجد أن البعض الآخر يبتدؤون متونهم التعليمية بالكلام كما هو الشّأن مع ابن مالك { ت 672هـ} في الخلاصة، وابن آجرّوم { ت 723هـ} في المقدّمة.

وكان هدفنا من خلال هذا المقال إحداث إطلالة مشرقة على التّراث العربي من خلال باب صغير جدّا حتى يتبيّن لنا: هل التّداولية كانت مقتصرة على الغرب فقط أم لها جذور ضاربة عند النّحويين القدامى ؟

1. آراء النّحاة حول مصطلح الجملة:

قبل الحديث عن هذا المصطلح أردنا أن نشير إلى نقطتين هامّتين وهما كالآتي:

أ. تعريف الكلام: قال ابن آجرّوم: [الكلام: هو اللّفظ، المركّب، المفيد بالوضع][1]، ويعني هذا أن الكلام عند النّحويين هو ما توافرت فيه أربعة شروط:

- أن يكون لفظا.
- أن يكون مركّبا.
- أن يكون مفيدا.
- أن يكون بالوضع العربي.

والمراد باللّفظ: الصّوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية مثل: زيد، وقام، وهل،...

والمقصود بالمركّب: ما تركّب من كلمتين فأكثر لفظا أو تقديرا، مثل: عمرو قائم، وقُم.

ومعنى المفيد: ما أفاد فائدة تامّة يحسن سكوت المتكلّم عليها بحيث لا يبقى السّامع منتظرا لشيء آخر مثل: العلم نور

والمراد بالوضع: أن تكون الألفاظ التي نتكلّم بها بالوضع العربي. ويمكن أن نعرّف الكلام بعبارة موجزة فنقول: هو اللّفظ المفيد.

ب) لم يرد مصطلح الجملة في كتاب سيبويه، وهذا ما نصّ عليه عبد الرحمن الحاج صالح قائلاً: (فهذا أمر غريبٌ آخر ألّا يوجد أثرٌ لكلمة جملةٍ في كتاب سيبويه وكذلك العبارة جملة مفيدة لا أثر لها في هذا الكتاب...إلا أن هذا لا يعني طبعا أن مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه فهو يسميها عادة كلاما ،وإذا دقق قال: الكلام المستغنى)[2]

وقد اختلف النحويون في تحديد معنى الجملة من خلال اتجاهين بارزين:

- **الاتجاه الأول**: التّسوية بين مصطلح الجملة والكلام:يرى أنصار هذا الرّأي أن الجملة والكلام شيئان مترادفان وهذا ما نجده مسطّرا في مصنفات القوم.قال ابن يعيش (ت643 ه) " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد معناه ،يسمى الجملة."[1] وقال ناظر الجيش (ت 778 ه):"الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة."[3]

وقد خرّج أصحاب هذا المذهب عدّة تخريجات للجملة والكلام، فمنهم من ربطهما بتحقق الفائدة.قال المبرد (ت 286ه): "الجملة ما يحسن السكوت عليه وتجب به الفائدة للمخاطب".[4] وقال ابن برهان: "الكلام – ومثله الجملة – ما يفيد وحده."[5]

ومنهم من يربطهما بالإسناد.قال الزمخشري (ت538ه) " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد، وانطلق بكر. وتسمّى جملة"[6] وعليه فالإسناد – حسب قول الزّمخشري – هو ضمّ كلمة إلى أخرى على وجه تحصل به الفائدة، ويتعلق بالجملة الاسمية والفعلية.

وبعضهم يشترط الإفادة والإسناد معا كما هو الشأن مع عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) حيث قال:" اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد سمّي كلاما و سمّي جملة."[7]

ويرى آخرون أن الإفادة والإسناد شيئان متلازمان، "لأن الإفادة إنّما تحصل بالإسناد "[8].

الاتجاه الثاني: 1-التفريق بين الجملة والكلام :

إن سبر آراء هذا الاتجاه قد يؤدي إلى التّطويل والمقام الذي نحن فيه بصدده يستدعي الإيجاز والاختصار ولهذا سنكتفي بقول المجرادي وخالد الإزهري { ت 905 هـ}.

أ . المجرادي: كما هو معلوم أن المجرادي نظم منظومة في إعراب الجمل، معروفة بالمنظومة المجرادية، وقد قصد ناظمها تسهيل المنثور، وجمع شتات المسائل المتعلّقة بإعراب الجمل.

وقد تطرّق المجرادي لمفهوم الجملة في منظومته قائلا:

ومثل أتى زيد أو الحق واضح أو ان قام زيد جملة قد تمثّلا

كلاما تسمّى إن أفادت وجملة وإلّا فتسمى جملة قطّ فاعقلا[9]

نستخلص من هذين البيتين أن الجملة أعم من الكلام، فكلّ كلام جملة وليس كل جملة كلاما، لأنّ الجملة تختص عن الكلام بعدم الإفادة نحو: إن قام زيد.

ب . خالد الأزهري: قال في شرح قواعد الإعراب: "اعلم أيّها الواقف على هذا المصنّف أنّ اللّفظ: المركب الإسنادي يكون مفيدا: كقام زيد، غير مفيد نحو: إن قام زيد، وأن غير المفيد يسمّى جملة فقط وأنّ المفيد يسمّى كلاما لوجود الفائدة ويسمّى جملة لوجود التّركيب الإسنادي [10]

نلاحظ من كلام الأزهري أنّ مصطلح الجملة يرادف مصطلح الكلم، الذي يتركّب من ثلاث كلمات فأكثر أفادت أم لم تفد. وخلاصة القول . حسب هذا المذهب .: إن الجملة هي كلّ تركيب إسنادي أفاد أم لم يفد.

2 . أقسام الجملة: تنقسم الجملة العربية باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

أ . باعتبار التّسمية: بناء على هذا الاعتبار تنقسم الجملة إلى قسمين:

. الجملة الاسمية: وهي المصدّرة بِاسم، كقولك: الله ربّنا.

. الجملة الفعلية: وهي المصدّرة بفعل كقولك: جاء محمّد. وقد أشار المجرادي إلى هذين النّوعين بقوله:

ففعلية قل إن يك الفعل صدرها وإن لم يكن فاسمية كالفتى العلا[11]

وزاد ابن هشام نوعا ثالثا وهو الجملة الظّرفية، حيث قال في المغني: "انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية. الاسمية: التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزّيدان عند من جوّزه . وهم الأخفش والكوفيون . والفعلية:التي صدرها فعل كقام زيد وضُرب اللّص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقُم، والظّرفية المصدّرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيدٌ ؟ أو أفي الدّار زيد ؟ "[12]

وأضاف الزّمخشري نوعا رابعا وهو الجملة الشّرطية. قال فاضل السّامرائي: "وزاد الزّمخشري وغيره الجملة الشّرطية فتكون الجمل عندهم اسمية وفعلية وظرفية وشرطية "[13]

ب . باعتبار الوصفية: تنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

. الجملة الكبرى: وهي الجملة الاسمية المخبر عنها بجملة اسمية أو فعلية مثل: زيد أبوه قائم، ومحمد أتى .

. الجملة الصّغرى: وهي الجملة المبنية على مبتدأ خبره مفرد مثل: زيد قائم.

وقد تكون الجملة صغرى باعتبار، وكبرى باعتبار آخر كقولك: خالد أبوه أخوه عالم. فخالد مبتدأ أوّل ،وأبوه مبتدأ ثان، وأخوه مبتدأ ثالث، وعالم خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثّالث وخبره خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأوّل، وعلى هذا فالجملة بأكملها جملة كبرى لا غير، وجملة أخوه عالم صغرى لا غير، وجملة أبوه أخوه عالم جملة كبرى بالنّسبة إلى أخوه عالم، وصغرى بالنّسبة إلى خالد.

وقد تحتمل الجملة الوجهين، وذلك كقوله تعالى: " أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك "{ النّمل: 39 }، وهذا راجع إلى أن كلمة آتيك تحتمل أن تكون فعلا مضارعا، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، والكاف ضمير متّصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، وبالتالي فالجملة على هذا المنوال تُعدّ جملة كبرى، وتحتمل كلمة آتيك أن تكون اسما فاعلا، وعلى هذا فالجملة صغرى.

وكذلك الخبر الواقع شبه جملة يحتمل الوجهين، فإذا قدّرناه فعلا كانت الجملة كبرى وإذا قدّرناه اسما كانت الجملة صغرى. وقد جمع هذه المسائل المجرادي في قوله: [14]

وزيد أبوه قائم ومحمّد أتى جملة كبرى فخذه ممثلّا

وصغراهما زيد مقيم وعامر معنى وبكر ذو غرام بمن خلا

وكبرى وصغرى قد تكون كخالد أبوه أخوه عالم بالذي تلا

ويحتمل الوجهين بعض كلامهم كمثل أنا آتيك في النّمل نزّلا

ودرهم ذا في الكيس ثمّ محمد مقيم أبوه فافهمنه مسهلا

ج : باعتبار المحل الإعرابي: وعلى هذا الأساس تنقسم إلى قسمين: جمل لا محلّ لها من الإعراب وجمل لها محلّ من الإعراب.

أما القسم الأوّل فهو على سبعة أنواع:

" الأولى: الجملة الاستئنافية

الثانية: المعترضة بين شيئين.

الثالثة: التفسيرية.

الرابعة: الواقعة جوابا للقسم.

الخامسة: الواقعة جوابا لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا الفجائية.

السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف.

السّابعة: التابعة لما لا محلّ لها "[15]

وأما القسم الثاني فهو على تسعة أنواع:

" الأولى: الواقعة خبرا

الثانية: الواقعة حالا.

الثالثة: الواقعة مفعولا.

الرّابعة: الواقعة مجرورة بالإضافة.

الخامسة: الواقعة جوابا لشرط جازم إذا إقترنت بالفاء أو إذا.

السّادسة: التّابعة لمفرد نعتا أو عطفا أو بدلا.

السّابعة: التابعة لجملة ذات محل

الثّامنة: الجملة المستثناة.

التّاسعة: الجملة المسند إليها "[16]

3 . علاقة الجملة بالسّياق عند النّحاة: لقد تنبّه الدّارسون النّحويون في فترة مبكّرة جدا إلى أهمية السّياق، ودوره في تجلية المعنى، وما دوّنه سيبويه في مؤلّفه الكتاب خير دليل على ذلك. يقول نهاد موسى: " وكنت نظرت في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه ألتمس فيه هذا العنصر من عناصر التّحليل، فوجدته منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السّياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام."[17]

وقبل هذا أشار ابن جنّي إشارة لطيفة واعية تدلّ على مكانة السّياق عند النّحويين، وأنّه حجر الأساس، ولا مناص من الاستغناء عنه في تفسير كلام العرب حيث قال: " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي... وجوه العرب في ما كانت تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤدّيه الحكايات، ولا تضبطه الرّوايات فتضظرّ إلى مقصود العرب، وغوامض ما في أنفسها."[18]

ولهذا فإن دراسة الجملة بمعزل عن محيطها لا يحقق الأهداف المرجوّة، والغايات المنشودة، لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية ومقامات الكلام متباينة، من مدح وذم وترغيب وترهيب وهزل وجد وتقرير وإنكار ونفي وإثبات.

وبناء على ما سبق فإن التّراث العربي زاخر بجملة من الأمثلة الّتي يقرر فيها النّحويون دراسة الجملة في ارتباط وثيق مع السّياق. قال الخليل الفراهيدي: { 175هـ}: [والنّصب بالمدح. قولهم: مررتُ بزيدٍ الرّجلَ الصّالحَ. نصبت الرّجل الصّالح على المدح. وإن شئت جعلته بدلا من زيد فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار هو كقولك: مررت بزيدٍ هو الرّجلُ الصّالحُ. "[19] فالجملة التي ذكرها الخليل تحتمل عدة أوجه:

الأوّل: مررتُ بزيدٍ الرّجلَ الصّالح. بنصب كلمة الرّجل على أساس أنّها مفعول به.وتقدير الكلام: أمدحُ الرّجلَ الصّالحَ

الثّاني: مررتُ بزيدٍ الرّجلِ الصّالحِ، بخفض كلمة الرّجل على أنّها بدل المطابق.

الثّالث: مررتُ بزيدٍ هو الرّجلُ الصّالحُ، برفع الرّجل على أنّها خبر.

وبناء على هذا فإنّ مقامات الكلام مختلفة في هذه الجملة، والذي يُعوّل عليه في تحديد هذه المعاني من المفعولية إلى البدلية إلى الخبرية هو سياق الحال بكلّ ملابساته، ولا شك أنّ هذه إطلالة مشرقة من الخليل إلى أنّ معاني النّحو ترتكز ارتكازا كبيرا على السّياق، وله في كتابه هذا أمثلة كثيرة، ولولا خشية الإطالة لسقناها برمّتها.

وقد سار سيبويه { ت180 هـ } على نهج شيخه فقال: " وذلك قولك: أتميميا مرّة وقيسا مرّة أخرى. وإنّما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل فقلت: أتميميا مرّة، وقيسا مرّة أخرى، كأنّك قلت: أتحوّل تميميا مرّة وقيسا مرّة أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل على تثبيت هذا له. وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليُفهّمه إيّاه ويُخبره عنه، ولكن وبّخه بذلك. "[20]

لم يكتف سيبويه بالتفسير النّحوي لهذه الجملة، بل عمد إلى السّياق الاجتماعي الّذي تستعمل فيه، مراعيا حال المخاطب والمتكلّم والموضوع المتحدّث فيه، وهذ الثّلاثة من عناصر السّياق .

وغير بعيد عن أولئك القوم نجد المبرّد يتكلّم عن حروف العطف ومعانيها فيقول: "ومنها أ وهي لأحد الأمرين عند شكّ المتكلّم أو قصده أحدهما. وذلك قولك: أتيت زيدا أو عمرا، وجاءني رجل أو امرأة.

هذا إذا شكّ، فأما إذا قصد فقوله: كُل السّمك أو اشرب اللّبن: أي لا تجمع بينهما، ولكن اختر أيّهما شئت ؟....

وقد يكون لها موضع آخر، معناه الإباحة. وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين."[21]

ففي هذه الحالات التي ذكرها المبرد إشارة خفيّة إلى أنّ السّياق هو النّقطة الرئيسة للتّمييز بين دلالات حرف العطف أو، وذلك من خلال مراعاة حال المتكلّم كما في المثالين الأوّلين، وفي المثال الخامس: جالس الحسن أو ابن سيرين، راعى حال المخاطب ففيه إشارة إلى مجالسة أحدهما أو مجالستهما معا.

ومن الكتب الماتعة، والمصنّفات البديعة الّتي أولت السّياق مكانة كبرى كتاب الأصول لابن السّراج { ت316هـ } حيث قال: "اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب:

ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مُستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره.

الأوّل الّذي لا يحسن إضماره...

الثّاني:المضمر المستعمل إظهاره، هذا الباب إنّما يجوز إذا علمت أنّ الرّجل مستغن عن لفظك بما تُضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنّهي، وهو أن يكون الرّجل في حال ضرب فتقول: زيدا ورأسه وما أشبه ذلك، تريد: اضرب رأسه."[22]

وبهذا فإن علم المخاطب بشيء من الكلام يفسّر حذفه، ولو كان ذلك العنصر أساسيا في الجملة كما في المثال الذي ذكره ابن السّراج، وهو: زيدا ورأسه، حيث حُذف الفعل، وهذا ما يدلّ على مكانة السّياق في توجيه وتخريج الكلام العربي، وأنّ التراكيب لم تعد مجرّد مفردات جامدة تخضع لقوانين معيّنة، بل إنّها تخضع أيضا لعوامل خارجية تساهم في ضبطها، وهناك أبواب أخرى ذكرها المصنّف تنحو النّحو الذي ذكرناه فليطّلع عليها من أراد التّوسع.

ثم يأتي بعد هؤلاء عبد القاهر الجرجاني { ت471 هـ} الذي ألف كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني، وهو كتاب مهمّ جدير بالقراءة والدّراسة، لأنّ علم المعاني علم عظيم القدر، ذو مكانة مرموقة في الدّراسات اللغوية، بالإضافة إلى تضلّع مصنّفه من علوم العربية، وقد يعتب بعضهم علينا أن عبد القاهر الجرجاني من علماء البلاغة، فلا يمكن إدراجه في هذا المقال، ولكنّه قبل أن يكون كذلك فهو إمام من أئمة النّحو، ولهذا سنعرّج على بعض أقواله، وكيف لمح إلى السّياق في كتابه المذكور آنفا حيث يقول عن التّقديم والتّأخير: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية."[23] ثم يوضّح أن التقديم والتّأخير يكون للعناية والاهتمام فيقول: " وقال النّحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض النّاس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه.ولا يبالون من أوقعه كمثل من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنّهم يريدون قتلهم ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه يقدّم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ ولا يقول قتلَ زيدٌ الخارجيَّ، لأنّه يعلم أن ليس للنّاس في أن يعلموا أن القاتل له زيدٌ جدوى وفائدة."[24]

وعليه فالجملة المنوطة بالدّراسة هي: قتل زيدٌ الخارجيَّ، ولكن قُدّم المفعول به فصارت: قتل الخارجيَّ زيدٌ، بتقديم ذكر الخارجي، لأجل اهتمام وعناية النّاس بمقتل ومصرع هذا المفسد الّذي عاث في الأرض فسادا، فهم يتشوّقون إلى نهايته، ولا يهمهم أكان مقتله من زيد أو عمرو، فلذلك قُدّم المفعول به على الفاعل، لأنّ السّياق يدلّ عليه من خلال مراعاة حال المخاطب.

ويقول في موضع آخر متحدّثا عن الفروق في الخبر: " ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلق زيد، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاصّ وفائدة لا تكون في الباقي، وأنأ أفسّر لك ذلك.

اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء وإذا قلت زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان، إمّا من زيدٍ وإمّا من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره. "[25]

من خلال تفسير عبد القاهر الجرجاني يتّضح أن جملة زيد منطلق موجّهة إلى مخاطب خالي الذّهن، ففيها إثبات الانطلاق لزيد، وأما جملة زيد المنطلق فهي كقولنا: ما زيد إلّا المنطلق، فقد أفادت الحصر، لأن طرفي الجملة معرفتان. واللّافت للانتباه أن الجرجاني اعتمد في تحليله لهذه الجمل على حال المخاطب وهو ما يدلّ على حضور السّياق عنده، وإعطائه الأهميّة المركزية.

خاتمة:

وختاما فإن النّحاة العرب قد كان لهم قصب السّبق في تناول المصطلحات التّداولية قبل الغرب بمئات السّنين، فكان من المفترض ألّا تعدّ التداولية فتحا جديدا في العالم العربي، وهذا ما يستدعي من الباحثين العرب تشمير سواعدهم لدراسة التّراث العربي حتّى يقفوا على حقائق قد تكون مجهولة إلى حدّ السّاعة ولكن يبقى العقل العربي مكتوف الأيدي، بل تتلاطمه الأمواج من كل جانب في ظل التّأثر باللسانيات الغربية واحتوائها جملة وتفصيلا دون التّمييز بين الغث والسّمين وتبقى الآمال مفتوحة

هوامش البحث:

[1]–متون طالب العلم. المقدّمة الآجرومية. ابن آجروم. تح عبد المحسن بن محمد القاسم. مطبعة سفير. الرياض. ط2. 1443هـ ص 55.

[2]–عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الرغاية.طبعة 2012،ص291،290

[3]–ابن يعيش ،شرح المفصل ،مكتبة المتنبي ،القاهرة ،د ط، د ت، ج 21/1.

[4]–السيوطي ،الأشباه والنظائر ،دار الكتب العلمية، بيروت،ط 1 /1990م،ج214/2.

[5]–المبرد ،المقتضب ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،دار عالم الكتب، بيروت ،د ط ،د ت، ج146/1.

[6]– عبد المجيد عابدين ،المدخل لدراسة النحو العربي مطبعة الشبكسي ،مصر، طبعة 1951م، ج19/2.

[7]–الزّمخشري ،المفصل في صناعة الإعراب، تح:خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، طبعة 2006م،ص46.

[8]–عبد القاهر الجرجاني ،الجمل، تح علي حيدر، مكتبة مجمع اللّغة العربية، دمشق ،طبعة 1392 هـ، ص40.

[9]–السيوطي، همع الهوامع، تح عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ،طبعة 1413 هـ ج1 / 33.

[10]– عمارة بن أحمد قسّوم، التحفة الشّذية في تيسير المنظومة المجردية، دار الفضيلة، الجزائر، ط 1، 1433هـ، ص 16.

[11]– خالد الازهري، موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب، تح خالد اسماعيل حسان، مكتبة الاداب، القاهرة، ط2. 1423هـ ص 62

[12]– عمارة بن أحمد قسوم، التحفة الشذية في تيسير المنظومة المجردية، ص 17 ,

[13]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تح فخر الدين قباوة، دار اللباب تركيا، ط3، 2019، ص 467.

[14]– فاضل االسامرائي، الجملة العربية تاليفها وأقسامها، دار الفكر، الاردن، ط2، 2007. ص 160.

[15]– بيروك عبد الله بن يعقوب السملالي، شرح نظم المجرادية في الجمل، تح عبد الكريم قبول، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 20004، ص10

[16]- ينظر.: محمد بن صالح العثيمين، مختصر مغني اللبيب، مكتبة الرّشد، الرياض، ط5. 1436هـ، ص 131/130.

[17]- المصدر نفسه، ص 133/132.

[18]- نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة 1980 م، ص 84.

[19]- ابن جني، الخصائص. تح محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د ت، ج1 / ص 248.

[20]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985 م ص 61

[21]- سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، دار االجيل، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص 343.

[22]- المبرد. المقتضب. ج1. ص 148 / 149

[23]- ابن السّراج، الاصول في النّحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4 /2015 م، ج2 / 247.

[24]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تح محمود شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3 / 1992 م ص 106.

[25]-المصدر نفسه، ص 107 / 108.

[26]- عبد القاهر الجرجاني. دلائل الاعجاز ,ص 177.

قائمة المصادر والمراجع:

1.ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

2. ابن السراج، الأصزل في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2015/4 بيروت ،.

3.ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح فخر الدين قباوة، دار اللباب، تركيا، ط3 /2019 .

4.ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ط، د ت، ج1.

5. بيروك عبد الله بن يعقوب السملالي، شرح نظم المجرادية في الجمل، تح عبد الكريم قبول، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 / 2004.

6. خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2 / 1423 هـ.

7. الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/ 1985 م. 8.الزمخشري، المفصل في صناعة الاعراب، تح خالد إسماعيل حسان، مكتبة الاداب، القاهرة، طبعة 2006.

.9.سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

10. السيوطي، الاشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 / 1990.

11. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون، الرغاية، ط2012. . 12.عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تح علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، طبعة 1392 هـ. .

13. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود شاكر، شركة القدس، القاهرة، ط3 /1992 م.

14.عبد المجيد عابدين، المدخل لدراسة النحو العربي، مطبعة الشبكسي، مصر، طبعة 1951.

15.. عمارة بن احمد قسوم، التحفة الشذية في تيسير المنظومة المجرادية، دار الفضيلة، الجزائر، ط1 / 1433 هـ.

16.فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2 / 2007م.

17.. المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، ج1،

18.. متون طالب العلم، المقدمة الآجرومية، ابن جروم، تح عبد المحسن بن محمد القاسم ،مطبعة سفير، الرياض ط2. 1433 هـ، ..

19. محمد بن صالح العثيمين، مختصر مغني اللبيب، مكتبة الرشد، الرياض، ط5/ 1436.

20.. نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسات العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة 1980.